

Distr.: Limited
26 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٧ (ب) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة السيد أنطونيو برنارديني (إيطاليا)، على
أساس المشاورات غير الرسمية التي عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.21

الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة^(١)،
لا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ
برنامج العمل، المنصوص عليها في مرفق قرار الجمعية العامة د-٢١/٢ المؤرخ ٢ تموز/يوليه
١٩٩٩، لا سيما الجزء الثاني - جيم المتعلق بالهجرة الدولية، فضلا عن الأحكام ذات الصلة
الواردة في إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية^(٢) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي
للتنمية الاجتماعية^(٣) ومنهاج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(٤)

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق دال.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

والوثيقتين الختاميتين الصادرتين عن دورتي الجمعية العامة الاستثنائيتين الرابعة والعشرين^(٥) والخامسة والعشرين^(٦)،

وإذ تشير أيضا إلى القرارات ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ١٩٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي قررت فيه تخصيص حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية خلال دورتها الحادية والستين آخذة في الاعتبار أن الغرض من عقد الحوار الرفيع المستوى يتمثل في بحث الهجرة الدولية والتنمية بأبعادها المتعددة بهدف إيجاد سبل ووسائل مناسبة لتعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية وتخفيف آثارها السلبية،

وإذ تؤكد من جديد التزام جميع الدول بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ تؤكد من جديد أيضا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٧)، وإذ تشير إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٨) واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة^(٩) واتفاقية حقوق الطفل^(١٠)،

وإذ تلاحظ العمل الذي اضطلع به، في إطار برنامج سياسات الهجرة الدولية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاشتراك مع مكتب العمل الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهدف تعزيز قدرة الحكومات على إدارة تدفقات الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي مما يعزز بالتالي زيادة التعاون بين الدول صوب تحقيق هجرة منظمة،

وإذ تلاحظ أيضا الجهود المتواصلة والأنشطة المضطلع بها مؤخرا في إطار منظومة الأمم المتحدة، والأنشطة الحكومية الدولية الأخرى والمبادرات المتعددة الأطراف التي يجري الاضطلاع بها حاليا في مجال الهجرة الدولية والتنمية فضلا عن تبادل المعلومات بشأن هذا الموضوع،

(٥) القرار د-٢٤/٢، المرفق.

(٦) القرار د-٢٥/٢، المرفق.

(٧) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٨) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٩) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(١٠) القرار ٢٥/٢٤، المرفق.

وإذ تشير إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم^(١١) التي دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ ترحب باعتماد الموضوع الخاص للدورة التاسعة والثلاثين للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠٠٦ الذي سيكون "الهجرة الدولية والتنمية"^(١٢)،

وإذ تحيط علماً بآراء الدول الأعضاء بشأن مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ومسألة نطاقه وشكله وجدول أعماله، وإذ تلاحظ قلة عدد الردود على الاستقصاء الذي أجرته الأمانة العامة وتدعو الأمين العام في هذا السياق إلى مواصلة النظر في المسألة،

وإذ تعترف بأهمية المساهمة التي يقدمها المهاجرون وتوفرها الهجرة لصالح التنمية فضلاً عن العلاقة المعقدة بين الهجرة والتنمية،

وإدراكاً منها لحقيقة أن جميع الدول تتأثر بالهجرة الدولية ومن ثم تؤكد الأهمية الحاسمة للحوار والتعاون بما من شأنه زيادة فهم ظاهرة الهجرة الدولية بما فيها الجانب المتعلق بنوع الجنس وإيجاد سبل ووسائل مناسبة لتعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية وتخفيف آثارها السلبية،

وإذ تدرك الفوائد التي يمكن أن تعود بها الهجرة الدولية على المهاجرين أنفسهم وأسرهم والمجتمعات التي تستقبلهم والمجتمعات التي أتوا منها وضرورة كفالة بلدان المنشأ والعبور والمقصد عدم خضوع المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون لأي شكل من أشكال الاستغلال وضرورة ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان وكرامة جميع المهاجرين وأسرهم، وبخاصة العاملات المهاجرات،

وإذ تلاحظ أن وجود التزام شامل بمبدأ تعددية الثقافات يساعد في تهيئة مناخ لإدماج المهاجرين في المجتمعات على نحو فعال وفي منع التمييز ومكافحته وتعزيز التضامن والتسامح في المجتمعات التي تستقبلهم،

وإذ تدرك أن الهوية المتعاضمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي داخل كثير من البلدان وفيما بينها وتميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، مما يعزى جزئياً إلى التباين في تأثير مكاسب العولمة وتحرير التجارة، أمران أسهما، من بين عوامل هامة أخرى داخلية

(١١) القرار ٤٥/١٥٨، المرفق.

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٥ (E/2004/25)، الفصل الأول باء، المقرر ١/٢٠٠٤.

ودولية على السواء في تدفق أعداد كبيرة من الناس داخل البلدان وفيما بينها وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

وإذ تعترف بأن البلدان يمكن أن تكون بآن معا بلدان منشأ أو عبور أو مقصد، أو بعضا من ذلك أو كله،

- ١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية^(١٣)؛
- ٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمين العام سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن التفاصيل التنظيمية للحوار الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦؛
- ٣ - **تعترف** بأهمية المساهمات التي يمكن أن تقدمها الجهود الدولية والإقليمية، بما فيها الجهود المبذولة من قبل اللجان الإقليمية، في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛
- ٤ - **تدعو** العمليات التشاورية الإقليمية وغيرها من المبادرات الهامة المناسبة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في مجال الهجرة الدولية إلى المساهمة في الحوار الرفيع المستوى؛
- ٥ - **تحيط علما** بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية؛
- ٦ - **تدعو** جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة إلى الاستمرار، في إطار أنشطتها المقررة الجارية، في معالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية بهدف إدماج مسائل الهجرة، بما في ذلك من منظور متعلق بنوع الجنس وبالتنوع الثقافي على نحو أكثر اتساقا ضمن السياق الأوسع لتنفيذ الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها واحترام جميع حقوق الإنسان؛
- ٧ - **تشجع** حكومات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد على زيادة تعاونها في المسائل المتصلة بالهجرة وتلاحظ مع التقدير انعقاد العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المتصلة بالهجرة والتنمية، ولا سيما في سياق التعاون الإقليمي؛
- ٨ - **تدعو** الحكومات إلى السعي، بمساعدة من المجتمع الدولي، عند الاقتضاء، إلى جعل خيار بقاء جميع الناس في بلدانهم متاحا للجميع، ولا سيما من خلال الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة والمفضية إلى توازن اقتصادي أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

٩ - تؤكد من جديد الحاجة إلى اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات كفيلة بالحد من تكلفة إرسال حوالات المهاجرين إلى البلدان النامية وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة في هذا المضمار؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، في إطار الموارد المتاحة، لمحة عامة عن الدراسات والتحليلات المتعلقة بالهجرة والتنمية بجميع جوانبها وأبعادها المتعددة، بما في ذلك آثار الهجرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعن آثار تحركات العمال المهاجرين المهرة وحملة الشهادات العليا؛

١١ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.